

التحليل المنهجي من أجل تفسير نجاح مؤسسات التمويل الأصغر المغربية¹

فيرجين ألابير (دارسة ماجستير في مدرسة بوجوندي للتجارة)
أرفيند أشتا (بروفيسور، مدرسة بوجوندي للتجارة، سيرين) (كاتب مراسل)
لورانس أتويل-مينديز (بروفيسور، مدرسة بوجوندي للتجارة، سيرين)
كارونا كريشناسامي (استشاري التمويل الأصغر)

مقدم خلال المؤتمر البحثي الأوروبي الأول عن التمويل الأصغر، بروكسر، من الثاني إلى
الرابع من يونيو حزيران 2009

¹ “This document was translated by Sanabel, the Microfinance Network of Arab Countries, Inc., with support from Grameen-Jameel, a social business jointly owned by ALJ Foundation and Grameen Foundation to alleviate poverty in the Arab region through microfinance.”

تمت ترجمة هذه الوثيقة بواسطة سنابل: شبكة التمويل الأصغر للبلدان العربية، مع دعم من شركة جرامين – جميل شركة محدودة المسؤولية، ذات ملكية مشتركة بين مؤسسة جرامين بالولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة عبد اللطيف جميل هدفها تقليل الفقر في المنطقة العربية من خلال التمويل الأصغر.

ملخص

تبحث هذه الورقة فيما إذا كان المغرب يحقق الشروط المعتادة لدولة يمكن أن تنجح فيها مؤسسات التمويل الأصغر وما يميز المغرب عن جيرانه في شمال أفريقيا (الجزائر وتونس وليبيا ومصر حيث تقول البيديهة إن الثقافة واحدة حتى على الرغم من إمكانية اختلاف المؤسسات). وتستخدم الورقة التشابهات والخلافات بين هذه الدول الخمس للتعرف على العوامل الثقافية والمؤسسية والاقتصادية والجغرافية التي تفسر سبب وصول التمويل الأصغر والتنمية بشكل عام بشكل أسرع في بعض البيئات أكثر من غيرها. الهدف من هذا البحث هو التعرف على العوامل المؤسسة التي يمكن التحكم فيها والتي يمكن تقديمها في شكل قانون لتمكين التمويل الأصغر من تحقيق النجاح في بلد ما. واستخدمنا دراسة حالة للتعامل إلى جانب قليل من التحليل للعلاقات المتبادلة. ودراسة الحالة هي الطريقة الأكثر شيوعاً في دراسة العينات الصغيرة بتفاصيل أكثر. ونجاح التمويل الأصغر له صلة بكثافة السكان وصغر الدولة من حيث المساحة وقرها إلى جانب مقدار الأموال التي تحصل عليها من الجهات المانحة. وربما أدى وجود عائدات لصادرات نفطية إلى تعطيل تطور التمويل الأصغر. وربما ساعد بناء إطار عمل قانوني للتمويل الأصغر مثل ما حدث في المغرب على دعم نمو التمويل الأصغر. كما أن وجود منظمات لمركزية المساعدات الدولية وإعادة توزيع الأموال قد يؤدي في الحقيقة إلى مشاركة أقل من المانحين حيث تنقلص خياراتهم ويفرض عليهم مستوى إضافي من التكلفة البيروقراطية.

وتشير النتائج أيضاً إلى أن الحاجة إلى قاعدة معلومات ذات جودة أفضل من تلك المتاحة حالياً من (إم.أي.إكس). وربما وقعت التحيزات نتيجة لصغر حجم العينة أو لغياب البيانات مثلما هو الحال في ليبيا. وربما ركز البحث في المستقبل على العلاقات المتبادلة مع العنف والفساد وحقوق المرأة والمخاطرة السياسية والعقوبات الاقتصادية. وسوف تؤدي النتائج إلى تكتل مؤسسات التمويل الأصغر وراء استصدار قوانين بعينها أو المزيد من التمويل المبدئي المباشر من المانحين أو توزيع قمة حكومي أقل أو قواعد بيانات معلوماتية أفضل. هذا النوع من التحليل المؤسسي المقارن لم يتم القيام به، على الأقل في هذه المنطقة.

كلمات أساسية

التحليل المؤسسي، التنظيم، التمويل الأصغر، شمال أفريقيا

مقدمة

خرج ترتيب مجلة فوربس لأكبر خمسين مؤسسة تمويل أصغر في العالم بمفاجأة. فقد كان أربعة من المؤسسات في قائمة الخمسين من المغرب. ورغم أنه من المعتاد أن نرى مؤسسات من بنجلاديش في هذا الترتيب، ومنتصراً وصول مؤسسات من دول كثيفة السكان إلى التصنيف، فقد كان المغرب مفاجأة. فالمغرب دولة صغيرة المساحة نسبياً وتحتل الصحراء نسبة كبيرة منه ومن البيديهي ألا يتوقع منه أن يحقق خرقاً في مجال التمويل الأصغر. إلا أن نصف المستفيدين من التمويل الأصغر في حوض البحر المتوسط موجودون في المغرب. وبنيت دراسة فوربس على بيانات تبادل معلومات التمويل الأصغر (إم.أي.إكس) لأكثر من ألف مؤسسة تمويل أصغر من بين ما يزيد على

عشرة آلاف مؤسسة حول العالم. غير أن قاعدة بيانات (إم.أي.إكس) ليست ممثلة. فهي تتعامل فقط مع مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية مثل البنوك والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التي لا تهدف للربح والمؤسسات شبه الرسمية مثل التعاونيات. وتستبعد انتشار مؤسسات التمويل الأصغر غير الرسمية مثل جماعات المساعدة الذاتية والتمويل التجاري. وهكذا فيجب علينا أن نعترف بالنجاح الذي حققه المغرب ونشير إلى أنه نجح في تطوير قطاع من مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية وشبه الرسمية. والمشكلة الثانية مع قاعدة بيانات (إم.أي.إكس) هي أن البيانات ذاتية محضه وترد بشكل طوعي. ولكنها قاعدة بيانات متاحة للعامه ويمكننا أن نتصور من باب عدد الزبائن الذين يتم الوصول إليهم فإن قاعدة بيانات (إم.أي.إكس) تمثل على الأرجح الغالبية العظمى من مجموع مؤسسات التمويل الأصغر في العالم.

والمدهش بشكل أكبر في دراسة فوربس هو الغياب النسبي لمؤسسات التمويل الأصغر في بقية دول شمال أفريقيا. ففي بقية دول شمال أفريقيا، ظهرت مؤسسة تمويل أصغر مصرية واحدة ومؤسسة تونسية واحدة في قائمة تصنيف فوربس لعام 2007 بينما غابت الجزائر وليبيا. والتفسير الأقرب قد يكون ذا صلة بحقيقة أن يكون الحصول على البيانات من الدولتين الأخيرتين صعبا بالتحديد. وتفسير آخر قد يكون أن هناك عددا من مؤسسات التمويل الأصغر كان قريبا من الدخول في قائمة فوربس ولكنها موجودة في تلك الدول الأخرى في شمال أفريقيا. ولذلك فقد نظرنا إلى كل مجموعة (إم.أي.إكس). هناك 49 مؤسسة تمويل أصغر مرصودة في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط. ومن بينها 22 مؤسسة في شمال أفريقيا. وتفصيل ثلاثة من هذه المؤسسات موجود في المرفق رقم 1. ويؤكد التحليل عينة فوربس. وتمثل مؤسسات التمويل الأصغر المغربية 85% من حافطة القروض الإجمالية و70% من العدد الإجمالي للمقترضين في شمال أفريقيا. وذلك بدون إغفال حقيقة أن هناك عددا أكبر من مؤسسات التمويل الأصغر المصرية (11) في قاعدة البيانات من المؤسسات المغربية (10)، والمؤسسة الأخيرة تونسية. والوصول المرتفع للمغرب يرجع إلى أن المغرب لديه عدد أكبر من مؤسسات التمويل الأصغر المتطورة تليه مصر ثم تونس.

ومرة أخرى، هناك غياب تام لمؤسسات التمويل الأصغر الجزائرية والليبية في قاعدة البيانات. ومن المحتمل، بدهاءة، أن مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر وليبيا هي من المؤسسات شبه الرسمية. وحتى لو كان إعطاء المعلومات إلى (إم.أي.إكس) قليلا في ليبيا والجزائر فإن من الواضح أن حضور التمويل الأصغر في هاتين الدولتين أقل بكثير. ولكن بدون البيانات لن يكون من الممكن تأكيد ذلك.

ويفسر ذلك السبب في أهمية دراسة لماذا تنجح بعض الدول في تأسيس مؤسسات تمويل أصغر رسمية بينما لا تتمكن دول أخرى من ذلك. ومن المنطقي تصور أن هذه الدول في شمال أفريقيا تشترك معا في بعض السمات الجغرافية السياسية والبشرية. فهي كلها دول متوسطة تشغل الصحراء بأنواعها مساحات كبيرة منها. كما أنها مشتركة في خلفيتها التاريخية ومنغمسة في التقاليد الإسلامية. ويعني ذلك أنه يجري تقاسم العديد من عناصر الجغرافيا البشرية وبعض المؤسسات اللينة.

وسوف تستخدم هذه الورقة التشابهات والاختلافات بين هذه الدول الخمس للتعرف على العوامل الثقافية والمؤسسية والاقتصادية وربما الجغرافية التي تفسر سبب وصول مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية في بعض البيئات أكثر من غيرها.

وتجري الورقة مراجعة أدبية لرسم العوامل التي تعتبر بشكل عام عوامل مشتركة بناء على دراسات عبر البلاد أو في بلدان متعددة أو دراسات بين الأقسام. ثم يجري تحليل هذه العوامل بالنسبة لهذه الدول الخمس. وبناء على ذلك يمكننا التقرير إذا ما كانت العلاقات المتبادلة تؤكد أو تنفي الأدوار المتوقعة المنسوبة إلى هذه العوامل. وبعد ذلك نتجه إلى تحليل مؤسسة أكثر عمقا لهذه الدول. ولذا، نقارن أولا البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية الأوسع وإطار العمل المؤسسي المالي في الدول الخمس ثم ننظر بعد ذلك في التطور التاريخي لمؤسسات التمويل الأصغر في هذه الدول.

التحليل الإحصائي التمهيدي

بنيت ورقة حديثة أصدرتها فانروز (2008) على مسح متعدد الدول لما يزيد على 115 دولة. ثلاثة من هذه المقترحات الستة التي اختبرتها لم يكن متحققا من صحتها؛ لم يعثر على شيء مهم. وكانت اثنتان منها متحققا من صحتها. وعثرت في واحدة منها على عكس ما توقعنا. وبحثنا نقطة بدء من أجل اختبار عوامل أخرى لتفسير نمو التمويل الأصغر.

ودراستنا، بناء على بيانات مختلفة، تفحص نتائجها بالنسبة لعينة الدول الخمس التي نقوم بدراستها. كما أننا نبحث في عوامل أخرى ربما تفسر نجاح دولة دون الأخرى. وعلى الرغم من أن صغر حجم العينة يحدد من الصحة الإحصائية للبحث، فهو يسمح بتحليل أعمق وتقديرا لعوامل الجودة مما يسفر عن نتائج مختلفة.

والتحليل التمهيدي مبني على أربع أو خمس دول بناء على ما إذا كنا نستطيع العثور على المعلومات بشأن ليبيا. والمعلومات بشأن الدول الأربع الباقية متاحة في العادة من mixmarket.org من مؤشر التنمية العالمية والتنمية العالمية من البنك الدولي. ونتائجنا للاحتتمالات المختلفة مقدمة في الملحق رقم 2. ويمكن تقسيم النتائج من هذا التحليل التمهيدي على فئتين: الأمور الاقتصادية والخيارات السياسية.

والمقترح الذي من أجله يظهر التمويل الأصغر في الدول الأفقر بين الدول النامية يبدو أنه يتفق مع الجدول العام (ويعارض استنتاج فانروز (2008) بأن الدول الغنية (من ناحية نصيب الفرد في الناتج القومي) لديها تمويل أصغر أقل، على الأقل في عينة الدول الأربع التي نملك المعلومات عنها. ومن الممكن القول إن التمويل الأصغر يتجذر في الدول النامية أو المتوسطة الدخل كوسيلة لتخفيف الفقر وهو لذلك منتشر بشكل أكبر في الدول الأشد فقرا (ويستلي، 2005). غير أن العلاقات المتبادلة مهمة فقط عند مستوى ثقة 89%. وخطونا خطوة أبعد واستخدمنا خمس نواتج إحصائية محلية مصححة من خلال تعادل القيمة الشرائية. ولم نتأكد العلاقات المتبادلة العكسية وحدها، ولكن أصبحت النتائج الآن على درجة من الأهمية.

وبالنسبة للعلاقة بين التضخم والتمويل الأصغر، نجد علاقات متبادلة أقل، مما يؤكد النتائج التي توصلت إليها فانروز (2008) و(جاكوير، 1999).

وفيما يتعلق باقتراح إمكانية تحفيز التمويل الأصغر من خلال المانحين (إيمبودن، 2005) نجد علاقات متبادلة طردية معتدلة بين التمويل الأصغر والدعم لنسبة إجمالي الدخل القومي.

وقمنا بدراسة المقترح بأن الدول الأكبر يجب منطقياً أن يكون لديها المزيد من التمويل الأصغر. وتأسس حجم الدولة على ثلاثة متغيرات: إجمالي الدخل القومي وعدد السكان والمساحة الجغرافية. ويعطي مقترحنا بشأن تأثير ضخامة الدولة على التمويل الأصغر نتائج مثيرة. وهناك علاقات متبادلة محتملة أقل فيما يتعلق بكل من إجمالي الدخل القومي وإلى إجمالي عدد السكان. إلا أن هناك علاقات متبادلة قوية مع المساحة الجغرافية، ولكن المثير للسخرية هو أنها علاقات عكسية. وربما يرجع ذلك إلى حقيقة أن معظم هذه المساحات الشاسعة من الصحراء يرتبط بكثافة سكانية أقل. وبالنسبة للكثافة السكانية، فإن المسح للدول الأربع يتوافق مع حكمة تقليدية (هولم ومور، 2005). وهناك علاقات متبادلة عالية بين وصول التمويل الأصغر وبين الكثافة السكانية للدولة. وبينما تعثر فانروز (2008) على علاقة غير ذات أهمية بمستوى التطور الصناعي، نجد علاقات مرتبطة مرتفعة ولكنها مرة أخرى ليست ذات أهمية مع أرقام القيمة المضافة للتصنيع. كما بحثنا في النمو الاقتصادي. والافتراض سيكون أن الدول النامية ستحتاج إلى المزيد من التمويل أو أن المزيد من التمويل سيؤدي إلى نمو أسرع (كراب، 2008 وريين، 2001). وفي أي من الحالتين، من الممكن أن نتوقع علاقات متبادلة طردية. وبالنسبة للعلاقة بين معدل النمو والتمويل الأصغر، وجدنا علاقة متبادلة قوية مع نسبة الزيادة لعام 2006 في إجمالي الدخل القومي. غير أن معدلات النمو تتأرجح. لذا اتخذنا معدل النمو المتوسط خلال فترة الثماني سنوات بين 1999 و2006. ولم يظهر تحليلنا معاملاً مرتفعاً للعلاقات المتبادلة.

كما أنه وبما أننا كانت لدينا بيانات على تكلفة تأسيس عمل بسهولة، قمنا بدراسة المقترح القائل إن نفقات تأسيس الأقل تشجع المشروعات وهو ما يجب أن يرفع من الطلب على التمويل الأصغر.

كما تم استكشاف مجالات أخرى وكلها تتصل بالعوامل السياسية والمؤسسية. ومن المحتمل أن تكون نفقة تأسيس عمل من العوامل التي تثبط تأسيس الأعمال وهو ما من شأنه أن يقلل من الطلب على التمويل الأصغر. غير أن انخفاض نفقات تسجيل المشروعات كوظيفة لنصيب الفرد من الناتج القومي لم يظهر علاقة أي علاقة متبادلة. وثمة عامل تفسيري آخر يمكن أن يمثل منافسة من خلال مصادر أخرى للتمويل الأصغر. نجد أن ثمة علاقة قوية وذات مغزى سلبي للرتبة بين النسبة المئوية للسكان الذين تخدمهم حسابات بريدية. ومن الممكن أن تحل هذه القناة الجديدة للتمويل محل البنوك التقليدية حيث يستبعد صغار المقترضين من نظام البنوك التقليدي. وتم اختبار العلاقة بالبنية التحتية العامة كمحدد من محددات توسع مؤسسات التمويل الأصغر عن طريق النظر في النسبة المئوية للطرق المعبدة كمؤشر على سهولة الوصول. ولم تكن هناك علاقة متبادلة.

وتوقعنا، بالتماشي مع المراجعة الأدبية لفانروز (2008)، أن تتأثر تنمية التمويل الأصغر بمعدلات الأمية. غير أننا نتوصل إلى علاقة عكسية مرتفعة ومهمة مع معدل الأمية بين الذكور البالغين مما يرجح أن يكون التمويل الأصغر مرتبطاً بانخفاض معدلات الأمية وهو مرتبط بدوره بانخفاض معدلات الدخل في هذه الدول.

وبالنظر إلى المتغيرات التفسيرية المختلفة، نجد أن العوامل ذات العلاقة العالية على درجة من الأهمية لتفسير نجاح المغرب يبدو أنها الكثافة السكانية والفقر وانخفاض معدلات الأمية ومستوى التطور الصناعي والمساحة الجغرافية الصغيرة وغياب الخدمات البريدية.

فهل تكفي هذه العوامل أم أننا نحتاج إلى التعمق أكثر في التحليل المؤسسي؟ وفقا لزييري وآخرين (2003) فإن ظواهر مثل معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات قد يكون لها تأثيرات بنوية على المجتمع في علاقة من الجانبين. لذا، يجب أن نبحث في عوامل مؤسسية محددة. وسيكون ذلك محور الدراسة في القسم التالي.

التحليل المؤسسي للتمويل الأصغر في شمال أفريقيا

نبحث في التحليل المؤسسي من خمسة جوانب. فنبحث في التاريخ السياسي لهذه الدول، والبيئة الاقتصادية لها، وإطار العمل القانوني والمؤسسي، وتاريخ نمو مؤسسات التمويل الأصغر في هذه الدول وأخيرا خصائص بعض من أكثر مؤسسات التمويل الأصغر نجاحا في المنطقة.

التاريخ السياسي. كملخص لتاريخ الدول الخمس، يمكننا القول إن أربعة من دول المغرب العربي (بعد استثناء المغرب) كانت جزءا من الإمبراطورية العثمانية في أواخر القرن 19 ومطلع القرن العشرين. وبدأ الأوروبيون (الفرنسيون والإيطاليون والبريطانيون) احتلالهم للدول العربية خلال القرن 19. فكان سقوط الجزائر والمغرب وتونس في يد فرنسا واحتلال بريطانيا لمصر والاستعمار الإيطالي لليبيا. واستفادت تونس ومصر والمغرب من حالة فرض الحماية بينما تعرضت ليبيا لحركات استعمارية. وتم استقلال الدول الأفريقية الشمالية الخمس بين عامي 1951 و1962. ونتائج تحليلنا التاريخي مشمولة في الجدول رقم واحد أدناه.

المغرب	مصر	تونس	الجزائر	ليبيا	
1932	1882	1881	1830	1912	بداية النفوذ الأجنبي
1956	1952	1956	1962	1951	تاريخ الاستقلال
124	70	75	132	39	زمن الاستعمار (بالسنوات)
حماية	حماية	حماية	استعمار	استعمار	الشكل الاستعماري
فرنسا	بريطانيا	فرنسا	فرنسا	إيطاليا	دولة الاستعمار
الليبرالية	الاشتراكية أولا ثم الليبرالية	الليبرالية	الاشتراكية	الاشتراكية	النفوذ السياسي
ملكية دستورية	جمهورية	جمهورية، نظام رسمي متعدد الأحزاب	جمهورية، في العادة يدعمها الجيش	جمهورية لكنها تعتبر دكتاتورية عسكرية.	الحكومة السياسية
الإسلام	الإسلام	الإسلام	الإسلام	الإسلام	الدين

من الجدول رقم 1، يمكننا أن نرى أن كل الدول تشترك مع بعضها في ماضٍ متأثر كثيرا بالنفوذ الاستعماري، وإنها حصلت على استقلالها في أوقات بين الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم. لذا فلا يبدو أن حقيقة الوجود الاستعماري لا يبدو أنها كانت أمرا ذا بال، وكذلك عدد السنوات منذ الاستقلال ولم يكن لها علاقة بالترتيب في التمويل الأصغر، ولا عدد سنوات الوجود الاستعماري. ويزيد معامل العلاقة الأخير لكنه لا

يصبح مؤثرا إذا كان بإمكاننا أن نزيد عدد سنوات النفوذ الاستعماري في مصر إلى 154 عاما إذا أضفنا المحاولة الأولى التي قام بها نابليون بونابرت في حملته عام 1798. ومع ذلك، وفي حين أن المغرب وتونس قد وضعتا تحت الحماية كانت الجزائر مستعمرة فرنسية. ولذلك ربما كانت لعمق التأثير الاستعماري في الماضي علاقة مع مدى واستمرارية تأثير في مرحلة ما بعد الاستقلال. هذه المشاعر القومية في الجزائر، حيث استمر الاستعمار الفرنسي ما يزيد على 132 عاما، وفي ليبيا ربما كانت مسؤولة عن الموقف السياسي الانعزالي، وبالتالي قطع المساعدات الدولية الحيوية لنمو التمويل الأصغر.

وفوق ذلك، ربما تكون نفس المشاعر القومية قد أدت إلى انغلاق فكري ضد محاولة تجربة أفكار نجحت في أماكن أخرى مثل التمويل الأصغر. وهناك تفسير بديل وهو أن ليبيا والجزائر قد اختارتا النموذج الاشتراكي، تماشيا مع صف الاتحاد السوفيتي، وبالتالي تلقنا القليل من المساعدات الدولية وعليه فلم يتطور التمويل الأصغر.

وتعتبر ليبيا دكتاتورية بينما يحكم المغرب نظام ملكي، أما الجزائر وتونس ومصر فهي ديمقراطيات. ولذا، وفيما يخص المؤسسات الرسمية، فإن المغرب قد يكون أقرب إلى ليبيا والجزائر قد تكون أقرب إلى تونس ومصر. غير أن النظرة الأكثر تعمقا سترى عمل الأمر الواقع في الأنظمة السياسية الحزبية لتعرف ما إذا كانت هناك ديمقراطية حقيقية أم هيمنة لحزب واحد يدعمه نظام عسكري في الجزائر (بوانديل 2004) على سبيل المثال وإذا ما كان المغرب في الحقيقة ليس ملكية دستورية مثل المملكة المتحدة. وهذه المفاهيم ودورها في التمويل الأصغر متروكة للمزيد من البحث.

وفي نهاية المطاف، فإن تحليلنا للتاريخ السياسي يشير إلى أن الأنظمة الدكتاتورية والعزلة ربما كان لهما تأثير في تأخير تنمية التمويل الأصغر في الجزائر وليبيا. ويجب أن يعالج البحث في المستقبل هذا الموضوع بشكل أعمق. وكما أشار زبيري وآخرون (2003)، فإن الاستعمار وإعادة ترسيم الحدود في مناطق كبيرة من أفريقيا أنتجت مجتمعات غير متجانسة تدور بينها الصراعات والعنف، وهي الأقل استجابة للتنمية الاقتصادية. ويحتاج هذا الموضوع إلى المزيد من الدراسة الأكثر عمقا وخصوصا بالنسبة لشمال أفريقيا لمعرفة إذا ما كانت الحدود بالفعل قد تغيرت وما إذا كانت قد تأثرت بالهجرات من الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

الاقتصاد. تحليلنا الاقتصادي المقارن لهذه الدول أشار إلى وجود المزيد من التفسيرات. ويقدم الجدول رقم 2 وصفا مختصرا لهذه المؤشرات الاقتصادية (إلى جانب تلك التي تم تحليلها في المرفق رقم 2). ومن خلال هذا التحليل نشير إلى أن ليبيا والجزائر من كبرى الدول المصدرة للنفط بينما المغرب وتونس ليستا كذلك. ونجد علاقة عكسية مرتفعة ومؤثرة بين مستوى الاعتماد الاقتصادي على صادرات النفط وبين التمويل الأصغر. فالدول النفطية الغنية ربما تكون لديها آليات أخرى لرعاية الفقراء. لذا فربما لا يكون تمويل المستثمرين الأصغر ضروريا. ونجد أن الدول الخمس أيضا من الدول المصدرة للنفط. ومن المحتمل أن تكون هذه الدول من الدول المصدرة لنوع من النفط ومستوردة لنوع آخر. والعلاقة مع التمويل الأصغر طردية أقوى ومؤثرة.

والمنطق عكسيا متشابه. فإذا اتخذنا الصادرات النفطية الإجمالية (المشار إليها في الجدول رقم 2 أدناه)، نحصل مرة أخرى على نفس العلاقة العكسية المرتفعة كما في إجمالي الصادرات وعند نفس المستوى المرتفع من التأثير.²

الجدول رقم 2: المؤشرات الاقتصادية المقارنة

ليبيا	الجزائر	تونس	مصر	المغرب	
30%	تنخفض من 25% إلى 15%	13.9%	10.1%	15%	البطالة
النفط	المحروقات	السياحة	قناة السويس ثم السياحة	الزراعة (الريف) ثم السياحة	القطاع الاقتصادي الأكثر أهمية
1 454 425,00	1 830 890,00	-15 340,00	64 700,00	-168 140,00	الموازنة النفطية (إجمالي الصادرات/الواردات بالبرميل يوميا)

ويمكننا أن نلاحظ أيضا أن الدول في الترتيب الأول دول سياحية، ربما لأنها أكثر انفتاحا من الناحية السياسية. وربما كان ذلك تفسيراً مادام يساهم في تنمية التمويل الأصغر. وفي الواقع، نجد في هذه الدول ورشا قد يحتاج أصحابها إلى مبالغ بسيطة لبدء أعمالهم. وفي هذا السياق، يمكننا أن نضيف أنه في الدول الاشتراكية، وعلى العكس منه في الدول الليبرالية، لا يجري تشجيع روح المبادرة. وربما كان ذلك تفسيراً لتأخر ترتيب الجزائر وليبيا.

وإحصائيات البطالة في الدول الأقل تقدماً لا يمكن الاعتماد عليها حيث تلعب البطالة المقنعة دوراً مؤثراً، وخصوصاً في الاقتصاديات الريفية. غير أن أرقام اختبار العلاقة المبني على الجدول رقم 2 باستخدام 20% من البطالة للجزائر (نقطة الوسط) يشير إلى علاقة عكسية قوية وعلاقة مؤثرة. ومع ذلك فإن العلاقة السببية هي الأرجح في أن التمويل الأصغر يقلص البطالة أكثر مما تشجع البطالة التمويل الأصغر.

إطار العمل القانوني والمؤسسي. قارنا إطار العمل المالي والمؤسسي لهذه الدول. وفي المرفق رقم 3 نقدم المقارنة بين إطار العمل التشريعي المالي الذي تعمل فيه مؤسسات التمويل الأصغر، وسوف تظهر التطورات التالية الملكية القانونية لمؤسسات التمويل الأصغر، والأجهزة المشرفة ومصادر التمويل والأنشطة المسموح بها لمؤسسات التمويل الأصغر. ولا توجد لدينا معلومات كافية فيما يخص ليبيا ولذا نقارن فقط بين الدول الأربع الأخرى.

² باستثناء الانتخابات الرئاسية لعام 2004 التي فاز بها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، فقد كانت كل الانتخابات الرئاسية بما في ذلك الفترة الأولى لحكم بوتفليقة كانت مدعومة من الجيش أو كانت انقلاباً عسكرياً (بوانديل، 2004)

والجدول في المرفق رقم 3 يعطي تفاصيل التشريع في القطاع المالي، بما يتضمن البنوك والمؤسسات المالية غير البنوك ووكالات التنمية والتعاونيات واتحادات الائتمان والمنظمات غير الحكومية. حيث سن المغرب وتونس قانونا محددا لمؤسسات التمويل الأصغر (ريلي وليمان 2005)، بينما المنظمات غير الحكومية المصرية والجزائرية محكومة بقانون يخص المنظمات غير الحكومية بشكل عام. وبناء على هذا التشريعات فإن الجدول (رقم 3) التالي يلخص إطار العمل المؤسسي للمؤسسات المالية.

الجدول رقم 3: الحكم القانوني المقارن للمؤسسات المالية

نوع المؤسسات	المغرب	مصر	تونس	الجزائر
بنوك تجارية	مملوكة للدولة	أكثرها من البنوك المملوكة للدولة بينما البنك الوطني للتنمية هو البنك الوحيد في القطاع الخاص	مملوكة للدولة	تمثل ستة من البنوك المملوكة للدولة 90% من المصارف
مؤسسات مالية من غير البنوك	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	مملوكة للدولة أو شركات مشتركة الأسهم
البريد	مملوك للدولة	مملوك للدولة	مملوك للدولة	شركة مملوكة للدولة
وكالات التنمية		(إس.إف.دي) شبه حكومية		مملوكة للدولة
التعاونيات/اتحادات الائتمان		اتحادات	مملوكة للدولة	التعاونيات يجب أن تشكل دعما مصرفيا لتقديم الخدمات المصرفية
المنظمات غير الحكومية/مؤسسات التمويل الأصغر	الجمعيات ليست هناك طريقة شرعية لتحويل المؤسسات التي لا تهدف للربح	مؤسسات لا تهدف للربح. وليست هناك طريقة شرعية لتحويل المؤسسات التي لا تهدف للربح	جمعيات يمكن نظريا التحول إلى شركة لكنه غير ممكن عمليا	مملوكة للدولة+الأعضاء المؤسسين. لا توجد قيود على الموقف القانوني

في كل دول المغرب العربي يبدو أن الدولة تلعب دورا كبيرا في العمل المصرفي والنظام البريدي. وهذا بالتالي لا يسمح لنا بالتعليق على الأسباب التي قد يفوق المغرب بسببها الآخرين في التمويل الأصغر.

وعلى الرغم أنه من المتوقع أن قدرة مؤسسات التمويل الأصغر التي هي منظمات غير حكومية على التحول إلى مؤسسة لا تهدف للربح تمكنها من جذب المزيد من الأموال والنمو، ومن المفارقات أنه في حين أن أول ثلاث دول لم يكن لديها المسار القانوني "للتحول"، فإن الجزائر التي تملك البيئة المواتية أكثر في هذا الصدد هي الأسوأ أداء. مؤسسات التمويل الأصغر في البلدان الأربعة هي في الغالب منظمات غير حكومية أو مؤسسات مملوكة للدولة.

ويجب ملاحظة أن النظام المالي المتطور جيدا بشكل عام من الممكن أن يقدم أسسا لقطاع تمويل أصغر أفضل. وعند هذه النقطة، ينظر إلى المغرب باعتباره يملك نظاما

ماليا متطورا بمعايير منطقة شمال أفريقيا. ويقدم الجدول رقم 4 أدناه الحكم الذي تقدمه الأجهزة المؤسسية.

الجدول رقم 4: مؤسسات الإشراف المالي في دول شمال أفريقيا

نوع المؤسسات	المغرب	مصر	تونس	الجزائر
البنوك التجارية	اللجنة الوطنية للائتمان والادخار+ لجنة مؤسسات الائتمان+ بنك المغرب	البنك المركزي المصري	البنك المركزي التونسي، وزير المالية	بنك الجزائر
المؤسسات المالية التي ليست بنوكا البريد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	بنك الجزائر
وكالات التنمية	تحت وصاية الدولة	وزارة الاتصالات والتكنولوجيا	وزارة المسؤولية عن الخدمات البريدية	وزارة المسؤولية عن الخدمات البريدية
التعاونيات/ اتحادات الائتمان	مكتب تنمية التعاون	(إس.إف.دي) لتنسيق وتخطيط التمويل الأصغر	رئيس الحكومة، الوزير المسؤول عن العمل، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي. و(أيه.إن.إس.إيه.جيه) و(سي.إن.أيه.سي) و(أيه.إن.جي.إي.إم)	
المنظمات غير الحكومية/ مؤسسات التمويل الأصغر	وزارة المالية+ اتحاد جمعيات التمويل الأصغر+ بنك المغرب	وزارة الضمان الاجتماعي	وزارة المالية، وزارة الضمان الاجتماعي	وزارة الداخلية

في كل الدول التي تمت دراستها، وكما هو المتوقع، فإن المراقبة المصرفية يقدمها البنك المركزي. وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بالتمويل الأصغر، يقدم الإشراف من خلال وزارة. وفي المغرب وتونس، حيث يوجد قانون محدد للتمويل الأصغر، تقوم وزارة المالية بالإشراف. وفي مصر، يعامل التمويل الأصغر على أنه شأن من شؤون التضامن، ولذلك تقدم وزارة التضامن الاجتماعي الإشراف على المنظمات غير الحكومية. وللغرابية، فإن الجمعيات في الجزائر يبدو أنها "تتأسس" من خلال وزارة الداخلية (تقرير المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء 2006). ربما يقدم ذلك إشارة سلبية.

التمويل

تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر دائما إعفاء من الضرائب والرسوم في بدايتها حتى تستقر، وتحتاج إلى مصدر مستقر للتمويل لتحقيق النمو اللاحق. ولدى المغرب وتونس درجة عالية من الدعم. ولدى المغرب أيضا درجة مرتفعة من التمويل

الأجنبي. وفيما يتعلق بالقدرة على جمع التمويل على أساس مستمر فإن مؤسسات التمويل الأصغر في مصر وتونس تواجه عقبات في الحصول على المزيد من القروض التجارية وغيرها من مصادر التمويل.

الجدول 5: الإدارة المالية للمؤسسات المالية في شمال أفريقيا.

نوع المؤسسات	المغرب	مصر	تونس	الجزائر
البنوك التجارية		لا يوجد. يمكن للمؤسسات الخاصة امتلاك أسهم في البنوك التي تملكها الدولة		
المنظمات غير الحكومية/ مؤسسات التمويل الأصغر	الحكومة والمانحون و(أو.دي.أيه) 40% من التمويل الأجنبي ابتداء من 2003). مدعومة بكثافة	الوكالة الأمريكية للتنمية في المقام الأول وبنك التعمير الألماني وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، من الصعب جدا الاقتراض حيث لا يسمح لمؤسسات التمويل الأصغر بان تعهد أسولها، قدرة مقيدة لجمع التمويل	يمول بنك التضامن التونسي المنظمات غير الحكومية بدون فائدة. مدعومة بشدة لكنها تجتذب أنواعا أخرى من مصادر التمويل كعقبة	لا يؤذن بجمع الأموال إلا من خلال النداءات إلى الإعانات العامة، وتبرعات الأعضاء والمنح والدعم الممكن
مؤسسات تمويل اصغر محددة: تمويل القمة/ لا تمويل	الاتحاد الوطني لجمعيات التمويل الأصغر يضع القواعد الأخلاقية/ لا يمول	الصندوق الاجتماعي للتنمية مسؤول عن تخطيط وتنسيق التمويل الأصغر ويقوم بالتنسيق مع المانحين الدوليين (الاتحاد الأوروبي) لتنمية مؤسسات التمويل الأصغر	بنك التضامن التونسي يحدد الائتمان للمنظمات غير الحكومية	تقدم (إس.دي.أيه)/ (أيه.إن.جي.إي.إم) التمويل للبنوك التجارية. تقبيلدا لمكافحة غسل الأموال، والمتطلبات القانونية والضريبية في اتفاقات القروض

الجدول 5 يشير إلى أنه من المحتمل أن تثني بعض التنظيمات المقيدة مؤسسات التمويل الأصغر عن الاستثمار في الجزائر (فورنيه 2002). وبالفعل، تم سن قوانين لمكافحة غسل الأموال. وقوانين قانونية وضريبية تتعلق بالموافقة على القروض هناك. ومع ذلك وحتى ولو لم نعثر حتى الآن على معلومات حول قوانين مشابهة في الدول الأخرى، فيمكننا التخمين أن الأرجح هو أن تشريعات مكافحة تمويل الإرهاب موجودة في كافة الدول التي اتخذناها عينة للبحث، وهو ما من شأنه أن يخفف من حدة هذا الاستنتاج.

وفي تونس والجزائر، يبدو أن المساعدات الأجنبية محكومة ومركزية من خلال كيانات فوقية مثل بنك التضامن التونسي أو الوكالة الوطنية المغربية لإدارة التمويل الأصغر، اللذان يعودان بعد ذلك إلى إعادة توزيع الأموال.

وفي المغرب، وعلى النقيض، يبدو أن مؤسسات التمويل الأصغر الفردية تستطيع أن تتلقى أموالا مباشرة من مانحين أجنب. وربما أشار ذلك إلى أن المعونة المقدمة من مانحين تفضل الوصول إلى المتلقي النهائي وبقدر ما يمكن من المباشرة، مما يقضي على قدرة الحكومة على المركزية والسيطرة وهي عوامل ينظر إليها على أنها طبقات إضافية من البيروقراطية، وبالتالي تقليل المبلغ النهائي المتاح للمستفيد النهائي.

الأنشطة المسموح بها

تجري المقارنة بين الأنشطة المسموح بها في المؤسسات المالية المختلفة في جدول 6. وكما يمكن أن يلاحظ، فيبدو أن كل الدول تسمح للبنوك بتقديم كافة المنتجات المالية باستثناء التأمين. لذا فهذا العامل ليس عامل نجاح أساسي.

الجدول 6: مقارنة للتصريح والأنشطة المسموح بها

نوع المؤسسة	المغرب	مصر	تونس	الجزائر
بنوك تجارية	الخدمات المالية التقليدية ومن بينها الإيداع	الإيداعات، الائتمان والاستثمارات. بعض برامج التمويل الأصغر مثل البنك الوطني للتنمية تقدم تأميناً على الحياة لزيابانها لتغطية جزء من الدين في حالة الوفاة	إيداعات من الزبائن لكنها محدودة، ضمان القروض، تحويلات العملات الأجنبية	كافة التحويلات البنكية ومن بينها تلقي الإيداعات و ضمان القروض (بما يتضمن الوساطة في الرهن والتأجير وتوقيع القروض) وإدارة وسائل السداد
مؤسسات مالية من غير البنوك	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	كل الخدمات باستثناء تلقي الإيداعات وإدارة وسائل الدفع
مكتب البريد	يقدم بريد المغرب خدمات الإيداع والتحويلات والسداد والتأمين والقروض الأصغر والتمويل المتبادل. لا قروض	الهيئة العامة للبريد تقدم خدمة الادخار. وسمح لها مؤخرًا بالبداية في تقديم الائتمان والتحويلات	الادخار وفحص الحسابات البريدية فقط. لا قروض أصغر	الادخار وفحص الحسابات والبطاقات فقط. لديه شراكات من أجل القروض.
وكالات التنمية		يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية الائتمان والدعم الفني والمهارات والمعارف التكنولوجية		الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية + ضمان قروض خالية من الفائدة ودعم أسعار الفائدة البنكية

التعاونيات/ اتحادات الائتمان	الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. لا إيداعات	قروض فقط، لا إيداعات أو تأمين	لا يسمح للتعاونيات بالقيام بعمليات مصرفية: يجب أن تبدأ دعما بنكيا. يسمح لاتحاد الائتمان أن يجمع أموالا ويقدم قروضا حصريا لأعضائه
المنظمات غير الحكومية/ مؤسسات التمويل الأصغر	لا إيداعات. قروض فقط. توجد أسقف لأسعار الفائدة لكنها ليست فعالة عمليا (الحد الأقصى لسعر الفائدة في 2008: 45%)	لا إيداعات أو تأمين. قروض فقط. سقف سعر الفائدة موجود عند 4% بحد أدنى	الاشتراك غير الهادف للربح في المعلومات والموارد من أجل تشجيع الأنشطة الاجتماعية والاحترافية. لا ادخار. ألغيت أسقف أسعار الفائدة منذ عام 1995
		اتحادات (بي.تي.إس): قروض فقط. لا إيداعات. أسعار الفائدة سقفا 5%. تقدم (إي.إن.دي.أيه) قروضا+ خدمات غير مالية (التدريب ومساعدة التسويق، إلخ) لا إيداعا. سقف سعر الفائدة غير مفعّل في (إي.إن.دي.أيه)	

كما أنه ليس مسموحا لمؤسسات التمويل الأصغر بتلقي الإيداعات في أي من هذه الدول. وهذا أمر طبيعي لحماية صغار المدخرين. وتوفر الدول الأربع خدمات الادخار والتحويلات المالية من خلال مكاتب البريد. بينما يقدم المغرب أكبر عدد من المنتجات المالية على الرغم من أن تغطيته منخفضة تصل إلى 10% من السكان البالغين. وكما رأينا سابقا، فهناك علاقة عكسية قوية بين ترتيب وانتشار الحسابات البريدية، مما يشير ربما إلى أن البلدان التي تقدم خدمات التمويل الأصغر من خلال البريد لا تحتاج إلى أن يكون لديها قطاع تمويل أصغر غير رسمي. وفيما يتعلق بأسعار الفائدة، وفي جميع الدول باستثناء الجزائر لديها أسقف لأسعار الفائدة، لكنها نظرية أكثر منها متحققة في الواقع العملي في حالة المغرب. وربما كان ذلك عاملا في قدرتها على الحصول على أموال. غير أن الأسقف تؤثر في الربحية والقدرة على جمع الأموال في مصر وتونس.

وفي الملحق 4، وصفنا بعض الملامح من تاريخ التمويل الأصغر في البلدان الأربعة. ولم نعثر على معلومات عن التمويل الأصغر في ليبيا. وربما لا يكون هناك نشاط للتمويل الأصغر في ليبيا ربما بسبب نشاط النفط المرتفع، وهو ما يجعل ليبيا بلدا غنيا. وفي ظل غياب المعلومات، فمن الصعب القطع باليقين. والقيد الرئيسي هو أن المعلومات التاريخية عن الدول الأربع نادرا ما تكون موجودة بشكل رسمي. وبناء على ذلك يمكننا أن نجري بعض المقارنات الواسعة، والملخصة في الجدول 7.

الأول هو أن التمويل الأصغر في شمال أفريقيا جديد مقارنة بدول مثل بنجلاديش التي بدأ فيها التمويل الأصغر في بداية سبعينيات القرن المنصرم. وكانت تونس أول دولة في شمال أفريقيا تبدأ التمويل الأصغر في ثمانينيات نفس القرن.

الجدول 7: مقارنة بين بيئة التمويل الأصغر

الجزائر	تونس	مصر	المغرب	
1996	الثمانينيات	حوالي 1990	1993	التمويل الأصغر بدأ في
مباشر: وكالة التنمية الاجتماعية ثم (الوكالة الوطنية لإدارة الائتمان الأصغر)	مباشر: أنظمة متعددة للمشروعات الأصغر + بنك التضامن التونسي	غير مباشر: بنك القاهرة المملوك للدولة واحد من أكبر مؤسستين	مباشر: (صناديق الحسن الثاني): 100 مليار درهم مغربي (11.7 مليون دولار)	الدعم الحكومي
لا يوجد	1995	لا يوجد	1999	قانون محدد للتمويل الأصغر
حوالي خمسة ملايين أسرة و150 ألف شركة صغيرة			14 أو 15 مليون غير أن الاتحاد الوطني لجمعيات التمويل الأصغر يستهدف خمسة ملايين حتى ثلاث أو أربع سنوات	سوق المقترضين المحتمل
70%			76% (مع زيادة ضعيفة محتملة بسبب المستوى المنخفض للتعليم)	السكان الذين لا يحصلون على خدمة بنوك
39 مليون دينار جزائري (433 ألف دولار)	189 مليون دينار (134 مليون دولار)		19.2 مليار درهم مغربي (2.2 مليار دولار)	الائتمان المقرض بالفعل
85% انخفضت إلى 35% في هيئة حكومية	90%		99% في عام 2007 انخفضت إلى 95% في أواخر يونيو حزيران 2008	نسب السداد
13%	61%		56%	معدلات الإقراض (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)

فيتش ريتينجز، 2006، حداد، 2006

كما يشير التاريخ أيضا إلى أن تونس اختارت نموذجا من التمويل الفوقي لكثير (227) من الجمعيات الصغيرة في الأقاليم المختلفة. والمنظمات غير الحكومية الصغيرة تلك لم يبلغ عن وجودها في تبادل معلومات التمويل الأصغر (إم.أي.إكس). ولذلك، فإن الترتيب الذي تقدمه بيانات (إم.أي.إكس) قد لا يكون مثاليا.

يشير التاريخ أو نسب السداد إلى أن المغرب لا يملك قطاع التمويل الأصغر الأضخم فحسب، ولكنه أيضا يملك أعلى معدلات السداد. فمن ناحية، يبدو أن الفقراء في المغرب أكثر أمانة من الفقراء في بقية دول شمال أفريقيا. لكن يجب ملاحظة أنه عندما يتم تمويل التمويل الأصغر من خلال مقادير متزايدة من المعونات التي يقدمها مانحون (وقد تلقى المغرب مبالغ كبيرة من هذا النوع)، فمن السهل تمويه التخلف عن سداد القروض عن طريق تقديم قروض جديدة لسداد القروض القديمة. وأحد الأمثلة الواضحة على الفضائح الحديثة هي ما حدث في بنين (أي.آر.أي.إس، 2009). وعلى أي حال، فالمغرب يواجه أيضا نسبة تهرب من الدفع متزايدة

راجعة إلى تصور المقترضين أن القروض كانت في الواقع معونات. وهذا قد يفسر السبب الذين من أجله كانوا يقترضون بشكل أكبر في الماضي.

دراسة لعينة من أكبر مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب

وفي النهاية سوف نقوم بدراسة عدد من مؤسسات التمويل الأصغر الكبيرة في المنطقة. وتمثل هذه المؤسسات الكبيرة كتلة الإقراض. لذا فنجاح هذه المؤسسات قد يحدد نجاح قطاع التمويل الأصغر في البلد. ونود أن نرى إذا ما كانت مقارنة بين هذه المؤسسات الكبرى تكشف عن عوامل مؤسسية أخرى تحدد النجاح في المغرب. وخمس من هذه المؤسسات من المغرب، وخمس من مصر وواحدة من تونس. والعائق الأكبر لهذا التحليل ينبع من انحياز الاختيار: ربما كانت مؤسسات التمويل الأصغر أيضا لديها نفس المظاهر. وسوف يجري استكشاف المظاهر المختلفة من الشكل القانوني إلى حجم مؤسسة التمويل الأصغر في العينة.

الشكل القانوني

الاسم	الدولة	نوع المؤسسة
الأمانة	المغرب	منظمة غير حكومية
زاكورة	المغرب	منظمة غير حكومية
إف.بي.بي.إم.سي	المغرب	منظمة غير حكومية
إف.أوه.إن.دي.إي.بي	المغرب	منظمة غير حكومية
بي.دي.سي	مصر	بنك
إندا	تونس	منظمة غير حكومية
إيه.بي.إيه	مصر	منظمة غير حكومية
إيه.آر.دي.أي	المغرب	منظمة غير حكومية
إي.إس.إي.دي	مصر	منظمة غير حكومية
دي.بي.إيه.سي.دي	مصر	منظمة غير حكومية
ليد فونديشن	مصر	منظمة غير حكومية
المصدر: مكس ماركت		

ويبدو من الجدول أن أغلب مؤسسات التمويل الأصغر الكبيرة في شمال أفريقيا هي من المنظمات غير الحكومية باستثناء مصر حيث أن بنك القاهرة والبنك الوطني للتنمية بنكان غير أن البنك الوطني للتنمية في مصر والبنك التونسي للتضامن في تونس ليسا ممثلين في ميكس ماركت. وذلك مما يعني أن هذا الشكل القانوني من المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح ربما تكون مفتاحا لنجاح مؤسسات التمويل الأصغر في شمال أفريقيا. وربما كان السبب في ذلك هو أن البنوك مملوكة للدولة وربما كانت أقل مغامرة.

الموقع

الاسم	الدولة	الموقع
-------	--------	--------

الأمانة	المغرب	الرباط
زاكورة	المغرب	كازابلانكا
(إف.بي.بي.إم.سي)	المغرب	كازابلانكا
(إف.أو.إن.دي.إي.بي)	المغرب	الرباط
بنك القاهرة	مصر	القاهرة
(إندا)	تونس	تونس
(إيه.بي.إيه)	مصر	الإسكندرية
(إيه.آر.دي.آي)	المغرب	الرباط
(إي.إس.إي.دي)	مصر	الجيزة
(دي.بي.إيه.سي.دي)	مصر	المنصورة
ليد فونديشن	مصر	الجيزة
المصدر: مكس ماركت		

للهولة الأولى، نرى أن جميع مؤسسات التمويل الأصغر موجودة في أكبر المدن. ففي المغرب توجد أكبر خمس مؤسسات إما في الرباط، العاصمة، أو في الدار البيضاء، وهي العاصمة الاقتصادية للبلاد. وفي مصر، توجد أكبر مؤسسات التمويل الأصغر في القاهرة وهي العاصمة وفي الجيزة (عند الأهرامات وحيث يوجد الكثير من الحرفيين). وفي تونس، توجد مؤسسة التمويل الأصغر في العاصمة تونس. وهكذا يبدو أن موقع المؤسسة عنصر أساسي في النجاح. وربما يرجع ذلك إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر في شمال أفريقيا تستهدف سكان المدن أكثر مما تستهدف سكان الريف وهم متناثرون حقا. وبالفعل تستهدف تونس المناطق الأكثر ريفية نسبيا من خلال التعاونيات. لكن المعلومات لا تمثل الموقف الحقيقي للتمويل الأصغر لأن العديد من الفروع يمكن أن يكون موجودا في المناطق الريفية في كل دولة. وعلى سبيل المثال بدأت (إيه.آر.دي.آي) بسبعين فرعا، وصلت إلى 250 فرعا بنهاية عام 2008 بهدف الوصول إلى 300 فرع بنهاية عام 2009. ومن بين مؤسسات التمويل الأصغر المغربية، فالبعض له تغطية وطنية، والبعض الآخر لديه تركيز إقليمي، وأخيرا فإن ستة منها رسميا أقرب إلى الجمعيات. لذا فلا يوجد توحيد بين مؤسسات التمويل الأصغر في المغرب. وهكذا، فإن عنصر الموقع ربما يستخدم لتفسير نجاح مؤسسات التمويل الأصغر.

عمر مؤسسات التمويل الأصغر في شمال أفريقيا

الإسم	الدولة	أنشئت عام	عمر مؤسسة التمويل الأصغر
الأمانة	المغرب	1997	12
زاكورة	المغرب	1995	14
(إف.بي.بي.إم.سي)	المغرب	1998	11
إف.أوه.إن.دي.إي.بي)	المغرب	1996	13
بنك القاهرة	مصر	1952	57
(إندا)	تونس	1990	19
(إيه.بي.إيه)	مصر	1983	26
(إيه.آر.دي.أي)	المغرب	2001	8
(إي.إس.إي.دي)	مصر	1988	21
(دي.بي.إيه.سي.دي)	مصر	1995	14
ليد فونديشن	مصر	2003	6

أنشئت أكبر أربع مؤسسات تمويل أصغر في المغرب قبل عشر سنوات على الأقل. وفيما يتعلق ببنك القاهرة، فقد بدأ التمويل الأصغر عام 2001 لذا فقد مارسه لثمانى سنوات. وربما كان ذلك مؤشرا جيدا على النجاح. وفي العموم، تحتاج مؤسسات التمويل الأصغر إلى حوالي عشر سنوات من الخبرة لتصل إلى النضج في مجال التمويل الأصغر.

حجم مؤسسة التمويل الأصغر

الإسم	الدولة	عدد الموظفين
الأمانة	المغرب	1845
زاكورة	المغرب	1240
(إف.بي.بي.إم.سي)	المغرب	533
إف.أوه.إن.دي.إي.بي)	المغرب	343
بنك القاهرة	مصر	761
إندا	تونس	207
(إيه.بي.إيه)	مصر	778
(إيه.آر.دي.أي)	المغرب	90
(إي.إس.إي.دي)	مصر	500
(دي.بي.إيه.سي.دي)	مصر	401
ليد فونديشن	مصر	380
المصدر: مكس ماركت		

يتراوح حجم أول خمس مؤسسات تمويل أصغر مغربية بين (إيه.آر.دي.أي) ويعمل بها 90 موظفا إلى (الأمانة) التي يعمل بها 1845 موظفا. وتوازي (إيه.بي.إيه) بنك القاهرة، وكلاهما يعمل بما يزيد على 700 موظف. والمثير للدهشة أن إندا لديها 207 موظفين فقط. لذا فيمكننا

أن نفترض أن مؤسسات التمويل الأصغر تحتاج إلى الوصول إلى حجم معين لتنتج بشكل أكبر في التمويل الأصغر.

الخلاصة

يشير تحليلنا الإحصائي الأولي إلى أن نجاح التمويل الأصغر مرتبط بالكثافة السكانية، وصغر مساحة الدولة وفقرها وكذلك مقدار الأموال المتحصل عليها من المانحين الدوليين. وتحليلنا للمؤسسات السياسية والتاريخ تشير إلى أن القدر الضئيل من المساعدات الدولية لليبيا والجزائر ربما كان له مصدران: غلبة المشاعر الانعزالية والقومية لفترة أطول بسبب عمق التجربة الاستعمارية في الماضي، أو اختيار ربط نفسيهما بالاتحاد السوفيتي.

ويشير التحليل الاقتصادي إلى أن توافر صادرات النفط كعائدات ربما أدى إلى تأخر التطور في التمويل الأصغر، ربما بسبب خيارات أخرى تكون متاحة لتوزيع الأموال.

ويشير تحليلنا المؤسسي إلى أن إنشاء إطار عمل قانوني للتمويل الأصغر، كما هو الحال في المغرب، ربما يساعد على دعم نمو التمويل الأصغر. وفي الوقت نفسه فإن وجود المؤسسات الفوقية التي تقوم بمركزية المساعدات الدولية وإعادة توزيع الأموال ربما يؤدي في الحقيقة إلى قدر أقل من مشاركة الممولين المانحين حيث أن خياراتهم تنقلص وربما لأن المانحين ربما يعتبر المانحون أن هناك مستوى إضافي من التكاليف البيروقراطية مفروض.

وجود نظام بريدي متطور يقدم الخدمات البنكية يعني في العادة أن التمويل الأصغر الرسمي ليس مطلوباً ولا يتطور.

ودراستنا لتاريخ مؤسسات التمويل الأصغر في هذه الدول تشير إلى أن تونس قد مضت في اتجاه البنية الفوقية التي تقدم التمويل لمئات من مؤسسات التمويل الأصغر التي لا ترصدها (إم.أي.إكس). لذا فإن تصنيفها ربما لا يمثل الترتيب الصحيح. وهذا الاستنتاج قد يبرر من خلال غياب بعض من المؤسسات الكبرى عن بيانات (إم.أي.إكس). والبنك الوطني للتنمية في مصر وبنك التضامن التونسي في تونس ليسا ممثلين في ميكس ماركت.

وتشير دراستها لمؤسسات التمويل الأصغر في هذه المنطقة إلى أنها في الأساس منظمات غير حكومية. ويظهر ذلك مرة أخرى الاعتماد الكبير على أموال المانحين، وخصوصاً بسبب عدم السماح للمنظمات الأهلية بتلقي الإيداعات. وكل هذه العناصر التي تم جمعها مفاتيح جيدة لفهم أسباب تفوق مؤسسات التمويل الأصغر في التصنيفات العالمية.

البحث المستقبلي

ربما كان أحد الأسئلة المطروحة على البحث المستقبلي مبنياً على الملاحظة من دراسة للتاريخ الجزائري الذي يشير إلى طغيان العنف على البلاد ليس فقط في المرحلة الاستعمارية، ولكن فيما بعدها أيضاً (مكدوجال 2005، فيورست 1997). وعلى الرغم من أن مكدوجال (2005) يفضل تفسير العنف من خلال تحليل اجتماعي ثقافي بدلا من استخدام العنف كعامل تفسيري، وأغلب التاريخ يعتمد على المسار المتبع وفي اقتصاديات العالم الحقيقي يميل إلى أن

يكون تطوريا بدلا من أن يكون نيوكلاسيكيا. ونتيجة للعنف، تكون المخاطرة السياسية مرتفعة، وهو ما يخلق مخاطرة منهجية مرتفعة لكافة أنواع الأعمال.³

ويعني ذلك أن المناخ السياسي لا يشجع على الاستثمار الأصغر. ولكن ربما نحتاج إلى العثور على إحصائيات مقارنة للوفيات التي نتجت عن أعمال عنفي الدول الخمس كلها من أجل إجراء تحليل ولو كان سطحيا.

أشار فيورست (1997) وتورشن (2002) إلى أن الحركة الإسلامية القوية في السياسة الجزائرية خلال التسعينيات وفي السنوات الأولى من هذا العقد كانت نتيجة للفساد البيروقراطي والإهمال لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم على الرغم من كونه اشتراكيا في أيديولوجيته.

وهكذا، فمن الممكن أن يكون هناك ارتباطا بين تطور التمويل الأصغر وبين ترتيب الفساد البيروقراطي (ربما كان من الممكن أن توفر المنظمة الدولية للشفافية المصادر). ومن العوامل الأخرى التي يشيرون إليها فيما يتعلق بالعنف هو تضاعف عدد السكان ثلاث مرات مما خلق ضغوطا هائلة والاعتماد بشكل أكبر من المناسب على الموارد الطبيعية مثل النفط مما يشير إلى أنه في حالة انخفاض الأسعار أو انخفاض الطلب العالمي فسوف تنشأ البطالة التي تؤدي بدورها إلى التطرف والعنف، وهو الأمر الذي يثبط التمويل الأصغر.

واصطحب العنف انخفاض قوي في حقوق المرأة في الجزائر منذ سن قانون الأسرة عام 1984 وتسارع بالزيادة القوية في الأصولية الإسلامية خلال الحرب الأهلية في التسعينيات (تورشن 2002). وهذه هي بالتحديد الفترة التي بدأ فيها التمويل الأصغر في شمال أفريقيا. ولكن إذا لم يكن مسموحا للمرأة بالعمل، فمن المفهوم أن التمويل الأصغر، والذي ينظر إليه على أنه ظاهرة نسوية بشكل أكبر، لم يتطور.

ومن الضروري أيضا النظر في درجة التأميم. ومضت الجزائر نحو استثمار قوي في المشروعات التي يديرها القطاع العام. لذا، مرة ثانية نحتاج إلى النظر إلى حصة القطاع العام في الاقتصاد الإجمالي.

وتشير مراجعة لينواي (1988) لأدبيات العقوبات الاقتصادية إلى أنه على الرغم من احتمال أن يعزوه كتاب جدد إلى الضغوط العسكرية والعقوبات الاقتصادية الحظر، كما حدث لليبيا منذ عام 1986، لا تأثير لها بالضرورة، لأن الدولة المستهدفة يمكن أن تتحول إلى آخرين للاستيراد، كما أن الإرادة السياسية للدولة المستهدفة لتحدي العقوبات سوف تخلق تماسكا داخليا، وفي النهاية لا تتضرر سوى الدولة التي فرضت العقوبات لأنها هي الدولة التي تنقطع صادراتها للدولة المستهدفة بالعقوبات أو الحصار. ويكون التساؤل هو إذا ما كانت ليبيا قد استفادت من هذا الحصار من أجل خلق قاعدة صناعاتها ومشروعاتها الصغيرة. ولسوء الحظ فالبيانات بشأن ليبيا محدودة.

الملحق 1: مؤسسات التمويل الأصغر وفقا لـ MixMarket.org

الاسم عدد المقترضين الفعليين	القطر	نوع المؤسسة	إجمالي محفظة القروض بالدولار
الأمانة (07/12/31)481303	المغرب	منظمة غير ربحية	(07/12/31) 30474347700
زاكورة (07/12/31)443016	المغرب	منظمة غير ربحية	(07/12/31) 19820538900

³ على سبيل المثال، يشير زبيري وآخرون (2005) إلى أن الصناعات الأفريقية لم تتطور خلال حقبة العبودية بالكامل بسبب العنف، وهذا مما خلق الاعتماد على السلع المستوردة.

	(07/12/31) 13429175600	منظمة غير ربحية	المغرب	(اف.بي.بي.بي.ام.سي) (07/12/31)176738
	(07/12/31) 5144177700	منظمة غير ربحية	المغرب	(اف.أوه.إن.دي.إي.بي) (07/12/31)111495
	(06/6/30) 3537285300	بنك	مصر	(بي.دي.سي) (06/6/30)93516
	(08/8/31) 2998287900	منظمة غير ربحية	تونس	إندا (08/8/31) 80964
	(07/12/31) 2110516100	منظمة غير ربحية	مصر	(إيه.بي.إيه) (07/12/31)68716
74759	(07/12/13) 1873995900	منظمة غير ربحية	المغرب	(إيه.آر.دي.آي) (08/2/29)
	(07/12/31) 1560935700	منظمة غير ربحية	مصر	(دي.بي.إيه.سي.دي) (07/12/31) 80960
	(07/12/31) 1012647400	منظمة غير ربحية	مصر	ليد فاونديشن (07/12/31)106321
	(07/12/31) 578016300	منظمة غير ربحية	المغرب	(إيه.إم.إس.إف.إم.سي) (07/12/31)19095
	(07/12/31) 471841800	منظمة غير ربحية	مصر	(إس.بي.إيه.سي.دي) (07/12/31)26071
	(07/12/13) 464840100	خلاف ذلك	مصر	التضامن (07/12/31)41027
	(07/12/31) 330228700	منظمة غير ربحية	المغرب	الكرامة (07/12/31)11972
	(07/12/31) 330161300	منظمة غير ربحية	مصر	إف.إم.إف (07/12/31)14552
	(07/12/31) 302272000	منظمة غير ربحية	المغرب	(أي.إن.إم.إيه.إيه) (07/12/31)10236
26280	(07/12/31) 262482100	منظمة غير ربحية	مصر	(سي.إيه.إوه.إس.إس) (07/12/31)
	(07/12/31) 235020200	منظمة غير ربحية	مصر	(إيه.بي.ديلبو.إيه) (07/12/31)16337
	(06/12/31) 126691500	منظمة غير ربحية	مصر	(واي.إم.إم.إيه) (06/12/31)11856
	(07/12/31) 117659300	منظمة غير ربحية	المغرب	(إيه.إم.إوه.إس) (07/12/31)5854
2294	(06/12/31) 69680300	منظمة غير ربحية	المغرب	(إيه.تي.آي.إل.إم.سي) (06/12/31)
5392	(07/12/31) 61682000	منظمة غير ربحية	مصر	(إن.إس.بي.إيه) (07/12/31)

%84.6	10	المغرب %70.0
%11.9	11	مصر %25.7
%3.5	1	تونس %4.2

الملحق 2: اختبارات لفرضيات مختلفة

الاقتراض	المتغيرات	المغرب	مصر	تونس	الجزائر	ليبيا	المتوقع	نتائج فانروز (2008)	معامل الارتباط مع الترتيب المتوقع	مستوى التأثير	تفسير فانروز للعينة العامة	نتائج من عينة شمال أفريقيا	استنتاجات من عينة شمال أفريقيا
الترتيب المتوقع		1	2	3	4	5			1.00-				
الترتيب العكسي للعلاقة		5	4	3	2	1			1.00				
1. التمويل الأصغر يميل إلى الوجود في مناطق التضخم المرتفع	نسبة التضخم (2006)	%3.28	%4.49	%4.49	%2.53	%3.40	طردي	لا تأثير	38.	0.26	القوى المعارضة تواجه بعضها بعضا	طردي، غير مؤثرة	تؤكد النتيجة العالمية.....
2. التمويل الأصغر يصل إلى المزيد من العملاء في الدول التي تتلقى نسبة مرتفعة من المساعدات الدولية	نسبة المعونات إلى الدخل القومي في 1990	%4	%3	%3	0	na	طردي	طردي مؤثرة	51.	0.25	لكن السببية قد تسير في الاتجاهين	طردي، غير مؤثرة	
3. قطاع التمويل الأصغر أكثر تطورا في المناطق الأكثر كثافة سكانية	الكثافة السكانية (2005)	68	65	65	14	3	طردي	طردي مؤثرة	90.	0.02	تفسر أيضا سبب انتشار التمويل الأصغر بشكل أسرع في المدن عن الريف	طردي مؤثرة	تؤكد الفرضية
4. التمويل الأصغر موجود بشكل أكبر في الدول الأفقر (بين الدول النامية)	نصيب الفرد في الدخل القومي	1900	2970	2970	3030		عكسي	طردي مؤثرة	-0.78	0.11	التمويل الأصغر يصل إلى المزيد من الدول في الدول الأغنى بين الدول الأقل تطورا	سلبية غير مؤثرة	التمويل الأصغر يتطور كوسيلة لتخفيف الفقر
	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية (2005)	3554	6445	6445	7176	12650	عكسي		-0.93	0.01		سلبية مؤثرة	

	طردية غير مؤثرة		0.12	0.77	غير مؤثرة	عكسي	Na	%5.60	%17.40	%17.40	%17.20	التصنيع، والقيمة المضافة (2005)	5. التمويل الأصغر متطور بشكل أكبر في الاقتصاديات الأقل صناعية
من الممكن أن ينمو التمويل الأصغر في الدول الأفقر حيث ترتبط نسبة الأمية بمعدلات الفقر	عكسية مؤثرة		0.04	0.83-	غير مؤثرة	طردية	%93.00	%80.00	%83.00	%83.00	%66.00	نسب أمية الذكور في سن 15 وأكبر (2005)	6. التمويل الأصغر موجود بشكل أكبر في الدول النامية ذات مستوى الأمية المرتفع
ارتباط منخفض	عكسية غير مؤثرة		0.35	0.30-		طردية		1147270 59	30298	1074840 37	5730673 0	الناتج المحلي الإجمالي (الحالي بالآلاف الدولارات)	7. الدول الأكبر لديها المزيد من التمويل الأصغر
	طردية غير مؤثرة		0.18	0.52		طردية	6038	33351	10128	74167	30497	السكان، إجمالي (بالآلاف-2006)	
نظرا للمساحة الهائلة من الصحراء التي تسبب انخفاض الكثافة السكانية	عكسية مؤثرة		0.04	0.84-		طردية	1759450	2381741	163610	1001450	710000	المساحة الكلية (بالكيلومتر المربع)	
نسب النمو تتغير وهو نوع من الانحياز	عكسية غير مؤثرة		0.32	0.36-		طردية		%2.60	%3.73	%2.63	%2.40	نمو نصيب الفرد في إجمالي الناتج القومي (بالنسبة المئوية سنويا-متوسط 1999)	8. الدول الأسرع نموا لديها المزيد من التمويل الأصغر
	طردية غير مؤثرة		0.42	15.		عكسي	Na	%21.50	%9.30	%68.80	%12.70	تكلفة تسجيل مشروع (بالنسبة المئوية من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي)	9. قلة تكاليف الإعداد للمشروع تشجع المشروع والتمويل
	طردية غير مؤثرة		0.42	0.13		طردية	%57	%68.90	%63.80	%78.10	%56.30	الطرق المعبدة	10. الدول ذات البنية التحتية

												(بالنسبة المئوية من إجمالي الطرق-1999)	العامه الأفضل يجب أن يكون لديها المزيد من التمويل الأصغر
	عكسية مؤثرة		0.03	-0.86				%21.29	%22.26	%9.44	%10.00	النسبة المئوية من السكان الذين يغطيهم النظام البريدي	11. الأنظمة البريدية المتطورة يجب أن تقلل الطلب على التمويل الأصغر

الملحق 3: إطار العمل القانوني والمؤسسي للدول الأربع (بعد استبعاد ليبيا)

نوع المؤسسات	المغرب	مصر	تونس	الجزائر
البنوك التجارية	قانون البنوك (رقم 03-34)	قانون البنوك (قانون البنك المركزي، قطاع البنوك والأموال رقم 88، 2003 وتعديله في 2005) + قوانين البنوك (المرسوم الرئاسي رقم 101 لسنة 2004)	قانون البنوك (القانون رقم 65-2001 لسنة 2001 المعدل بالقانون رقم 19-2006 لعام 2006، القانون رقم 96-2005 لعام 2005)	مرسوم (رقم 59-75 لسنة 1975)، القانون 10-90 في 14 ابريل نيسان 1999 بشأن النقد والائتمان، والمعدل بالأمر 11-03 في 26 أغسطس آب لعام 2003
مؤسسات مالية ليست بنوكا			القانون البريدي (المادتين 38-98 في الثاني من يونيو حزيران 1998)	المرسوم (رقم 59-75 لسنة 1975) + المرسوم (رقم 03-11 لسنة 2003)
البريد	القانون (رقم 96-24 بشأن البريد)	القانونين 16 لسنة 1970 و 19 لسنة 1982		القانون (رقم 01-88 لسنة 1988) + القانون رقم 2000-03 لسنة 2000) + المرسوم التنفيذي (رقم 02-43 لسنة 2002)
وكالات التنمية		قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم 141 لسنة 2004 يسمى الصندوق الاجتماعي كجهة تنسيق		المرسوم الرئاسي (رقم 03-300)
التعاونيات/اتحادات الائتمان	القانون التعاوني (رقم 83-24، 1984 + تعديله في 1993)	الاتحادات مغطاة بقانون الجمعيات الأهلية (القانون رقم 84 لسنة 2002)		ألغت أو.إم.سي 11-03 السلطة النقدية لمنح شركة التأمين التعاوني نظاما خاصا للدخول في المعاملات المصرفية، ومن المطلوب وضع نظم جديدة. عرضت المادة 81 من قانون ميزانية عام 2006 مفهوم الائتمان لجمعيات الائتمان
منظمات غير حكومية/مؤسسات تمويل أصغر	قانون تنظيم الجمعيات (1958 ظاهر) + قانون التمويل الأصغر (رقم 18-97، 1999، 2004 رقم 04-07، 2007) + قانون البنوك (الإشراف) + قواعد البنك المركزي المغربي	قانون الجمعيات الأهلية (القانون رقم 84 لسنة 2002)	قانون البنوك (القانون رقم 59-154 لسنة 1959، القانون رقم 67 لسنة 1999) + اتفاقية بين وزارة المالية وبنك التضامن التونسي تتعلق بإدارة خط الائتمان الذي يتاح للجمعيات المسموح لها بتقديم قروض صغيرة، قانون مؤسسات التمويل الأصغر (القانون رقم 95-154 لسنة 1995)	القانون (رقم 31-90 بشأن الجمعيات) + المادة رقم 77 من المرسوم رقم 11-03 أو.إم.سي 11-03 تسمع للجمعيات الأهلية الجزائرية بإقراض أعضائها دون أن تكون عرضة للإشراف البنكي

الملحق 4: تاريخ مختصر لتطور التمويل الأصغر في دول شمال أفريقيا

أ. المغرب

أشير إلى التمويل الأصغر للمرة الأولى خلال قمة عقدت بشأن التصحر في المغرب عام 1992 وقرر بعض المشاركين من الخدمة الكاثوليكية للإغاثة، بالمشاركة مع الاتحاد المغربي للتضامن والتنمية، التجربة في القطاع الريفي في إقليم "الأطلس الأوسط" بالقرب من خنيفرة بالتعاون مع جمعية أويد سرو المحلية. وقدم القرض الأول إلى مجموعة من ثماني نساء. وأكدت عدة محاولات كفاءة النظام المناسب لتقاليد الوحدة المغربية.

وبعد ذلك، تواريخ تأسيس مؤسسات التمويل الأصغر هي:

1993: بدأت جمعية أويد سرو أنشطة التمويل الأصغر لثلاثمئة عميل في منطقة القباب.

1994: توسيع برنامج الجمعية المغربية للتضامن بلا حدود لتقديم التمويل الأصغر.

1995: تأسيس مؤسسة زاكورة.

1996: تأسيس رابطة تانديرا للخريجين والمديرين التنفيذيين والتي تحولت فيما بعد إلى جمعية الكرامة.

وتلا تأسيس هذه المؤسسات تمويل من مانحين ومن الحكومة. وقد بدأ برنامج مايكرو ستارت من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1998 في تقديم المساعدة المالية والتقنية لست جمعيات بميزانية تشغيلية مقدارها 1.7 مليون دولار. وبعد ذلك منحت الوكالة الأمريكية للتنمية أكثر من 16 مليون دولار أكثرها إلى جمعية الأمانة. وفي عام 2000 ساند صندوق "الحسن الثاني" هذا القطاع بقيمة تصل إلى 100 مليون درهم (عشرة ملايين يورو). وسمحت هذه المساهمة المالية بزيادة في عدد ومقدار القروض الممنوحة بالتحديد بالنسبة للجمعيات الثلاث الرئيسية: جمعية الأمانة وزاكورة و البنك الشعبي للهضبة الوسطى.

في البداية ، كانت القروض الصغيرة من العناصر المكونة لأنشطة المنظمات غير الحكومية العمومية. ومع ذلك ، تطلب سن قانون بشأن القروض الصغيرة (قانون رقم 18-97 إنشاء أول نيسان / أبريل 1999) فصل برنامج القروض الصغيرة عن المنظمات غير الحكومية الأم. هذا القانون أقر قطاع القروض الصغيرة القائم حاليا وقام بتأمينه. وتمت هيكلة المؤسسات في شكل جمعيات وفقا لترتيبات من "ظاهر" القانون (15 نوفمبر تشرين الثاني 1958) الذي ينظم قانون الجمعيات. ولكن ، شكل الجمعية ربما يختفي قريبا، حيث يجري الإصلاح في الوقت الحالي. ويحدد القانون الآن حجم القرض خمسين ألف درهم كحد أقصى لحجم القرض الذي يمكن أن يسمى قرضا صغيرا.

اتحاد جمعيات التمويل الأصغر هو المتحدث الرسمي باسم القطاع. واليوم يتمتع هذا القطاع بتنوع نسبي: تملك ثلاث جمعيات تنمية صغرى تغطية على مستوى البلاد (الأمانة وزاكورة ومؤسسة التنمية المحلية والشراكة)، وثلاثة منها لديها تغطية إقليمية وخمسة أخرى هي جمعيات في أحياء ومداهما ضيق. والأمانة هي مؤسسة التمويل الأصغر الرئيسية في المغرب، تليها زاكورة ثم مؤسسة التنمية المحلية والشراكة ثم البنك الشعبي للهضبة الوسطى. وتوسعى الجمعيات الثلاث إلى التحول إلى مؤسسات مالية.

وبطول يونيو حزيران 2007، قدمت 4.5 مليار درهم مغربي من القروض التي لم ترد إلى 1.2 مليون مقترض، ثلثاهم من النساء. وعلاوة على ذلك منحت أكثر من خمسة ملايين قرضا صغيرا منذ بدء القطاع (مبلغ 3568 درهم في المتوسط). معدل السداد من 99 ٪ اعتبارا من عام 2006. وأكثر من ذلك، قدمت المنتجات الجديدة مثل قروض الإسكان، والتأمين، (بالإضافة إلى القروض المدرة للدخل) كما تم تكييف الابتكارات في المنطقة الريفية وزيادة مستمرة من

القروض الفردية. يعمل في هذا القطاع توظف أكثر 3500 محترفا. على الرغم من التقدم فما زال 75 ٪ من السكان لا يتعاملون مع البنوك

ب. مصر

كانت مصر الدولة الرائدة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بستين ألف مقترض نشط في عام 1997، غير أنها فقدت مكانتها في السنوات الأخيرة. ولا يوجد قانون محدد للتمويل الأصغر في مصر.

غير أن مؤسسات التمويل الأصغر مادة لقوانين تنطبق على المنظمات غير الحكومية والمشروعات متوسطة الحجم وقانون الشركات وقانون البنوك. وتعرف المشروعات الصغيرة وفقا لقانون 2004 بأنها مشروعات صغيرة فيها ما بين 5 و49 موظف ورأس مالها المدفوع بين 50000 ومليون جنيه مصري.

كان البنك الوطني للتنمية البنك الرائد في القطاع الخاص في مجال التمويل الأصغر. اليوم المؤسستان الرائدتان في صناعة التمويل الأصغر هما بنك القاهرة المملوك للدولة وهو بنك رسمي وجمعية الإسكندرية للأعمال. وأنشئ بنك القاهرة في الخمسينيات ويعمل فعليا في مجال التمويل الأصغر منذ عام 1999. وصممت خدمات التمويل الأصغر لديه باستخدام أموال من الوكالة الأمريكية للتنمية. كما يقدم قروضا فردية (تجذب المزيد من المشروعات المدنية والخدمية) ويمكنه قبول الودائع. وتعمل جمعية الإسكندرية للأعمال منذ عام 1990. وهي تقدم القروض والتدريب والدعم الفني وتعبئة المدخرات واستهدفت المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ولديها 27 فرعا في أنحاء مصر وتعمل في خمس محافظات.

وتواجه الجمعية تحدي التحول إلى القطاع الرسمي بينما تحدي البنك الوطني للتنمية هو التحول إلى مشغل على المستوى الوطني. ويقدم البنك الوطني للتنمية خدمات التأمين لعملائه بغرض تغطية جزء من المبلغ المقرض في حالات الوفاة (موسى 2006).

ج. تونس

بدأت أول أنشطة التمويل الأصغر في تونس كمكونات لبرامج تنمية وضعتها منظمات غير حكومية في أقاليم ريفية في الثمانينيات للتصدي للبطالة بين الشباب، وندرة المشروعات الصغيرة والفقير في المناطق الريفية. والنشاط في المدن أحدث حيث بدأت مشروعاته في منتصف التسعينيات.

ونشأت عدة أنظمة للمشروعات الصغيرة: الصندوق الوطني لتشجيع الحرف (FONAPRA) والمكتب الوطني للحرف، والبرنامج المتكامل لإنماء المدن (برنامج التنمية الحضرية والريفية المتكاملة (IRDP)، والصندوق الوطني للتضامن، الصندوق الوطني للعمالة (FNE) والوكالة التونسية للتشغيل.

وفي عام 1999 أجازت الحكومة ونظمت نشاط مؤسسات التمويل الأصغر بإصدار قانون. ويحدد هذا الأخير يحدد معدلات وفترات ومقادير القروض ويأذن للجمعيات المؤهلة بالقيام بأنشطة التمويل الأصغر وتقديم الخدمات غير المالية (دورة تدريبية والتوجيه والمساعدة).

اللاعبان الأكبر في تونس هما بنك التضامن التونسي وإندا. وبنك التضامن التونسي هو كيان حكومي يقدم رأس المال دون سعر فائدة لـ 227 مؤسسة تمويل أصغر هي منظمات غير حكومية قروض. وهذا برنامج مدعوم بشدة يغطي 84% من كافة المقترضين النشطين في البلاد. ويركز بنك التضامن التونسي على الزبائن منخفضي الدخل في المناطق الريفية.

بينما إندا منظمة غير حكومية دولية أنشئت عام 1991 بتركيز على البيئة. ومنذ عام 1995 ركزت على تنمية القروض الصغيرة عن طريق القروض والشراكات والتدريب في مناطق

اتحاد هامن ومعنطة وعمران وسيجومي وسيدي حسين ودوار حشر. واليوم توجه جهودها بشكل كبير إلى النساء. وخلال ثلاثة عشر عاما سمحت إندا لـ 122 ألفا من أصحاب المشروعات الصغيرة بالحصول على 372 ألف قرض تبلغ قيمتها الإجمالية 189 مليون دينار. ويتمتع القطاع بنسب سداد تزيد على 90%.

نظام التوفير البريدي هو المقدم المهم لخدمات الإيداع، بمتوسط حساب ادخاري واحد لكل أسرة. وهناك في الوقت الحالي 2254000 حسابات ادخارية تحمل 1205763000 دينار تونسي أي 884639031 دولارا أمريكيا.

د. الجزائر

الخبرة الجزائرية في التمويل الأصغر حديثة للغاية (من أواخر التسعينات) وبدأتها الحكومة بالتوازي مع مشروعات تنمية أخرى. واليوم توجد 15 منظمة غير حكومية في القطاع غير الهادف للربح في الجزائر، ومن بينها التوزيع منذ 1996. وتشكل ستة بنوك حكومية 90% من الفروع. وتقرض أساسا للمشروعات الكبرى وللمقاولات الحكومية. وتسعى البنوك الأجنبية للزبائن الأغنياء فقط.

اللاعب الرئيسي هو وكالة التنمية الاجتماعية، وهي مؤسسة عامة تتعامل مع التمويل الأصغر باعتباره وسيلة للتخفيف من حدة الفقر ودعمًا لأنشطة اقتصادية صغيرة. ومنذ عام 1999، قامت بتمويل بنوك تجارية للإقراض التالي إلى مقترض القروض الصغيرة. وفي عام 2002 أعلنت وكالة التنمية الاجتماعية نسبة عدم السداد التي وصلت إلى 47% (منذ 1999) أساسا بسبب سياسات حكومية حالية وماضية. ومنذ 2003 نقلت محفظة التمويل الأصغر إلى الوكالة الوطنية لإدارة القروض الصغيرة من أجل مراقبة أفضل. ويقدم الصندوق القومي لتنظيم الدعم الزراعي ما بين خمسين وخمسة وسبعين في المئة من تمويل التمويل الأصغر في الجزائر.

واليوم يبلغ حجم السوق المحتمل (حرفيون وأصحاب محال وفلاحين وموظفين) حوالي خمسة ملايين أسرة و150 ألف شركة صغيرة. وإضافة إلى ذلك، هناك قطاع غير رسمي ضخم يوجد به 1.25 مليون عامل لا يتعاملون مع بنوك. وتشير التقديرات إلى أن 30% فقط من الجزائريين يتعاملون مع البنوك. المؤسسة الرئيسية التي تقدم التمويل الأصغر هي البريد الجزائري، وهي شبكة لها عدد كبير من الفروع، وتدير 7.1 مليون حساب بريدي وتتعامل مع أكثر من مليون معاملة يوميا. والخدمة البريدية ممثل كبير للإيداعات وبطاقات الصرف والبطاقات بين البنوك وتملك 85% كم سوق البطاقات بين البنوك وتعد شبكة فروعها المالية الخاصة. ويعمل ما يقرب من 1400 من بين 25 ألف موظف يعملون في البريد الجزائري في جناح الخدمات المالية.

جمعية التوزيع (وتعني المساعدة والتضامن المتبادلين)، هي منظمة غير حكومية تأسست عام 1962، وهي ناشطة في مجال التمويل الأصغر منذ 1999، بقروض لم تدفع تصل إلى 39 مليون دينار جزائري (الدولار = 90 دينار جزائريا). ولكن للحصول على قرض من جمعية التوزيع، يجب أن يأتي الطالب بثلاثين في المئة من المبلغ المطلوب للمشروع من مصدر آخر. ونشأت مؤسسات تمويل أصغر أخرى مثل الوكالة الوطنية للتشغيل (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتنمية والتنظيم الزراعية.. إلخ لكن هذه الأنظمة بيروقراطية وليست مرنة وبطيئة. ولا تحت المتلقين على السداد: وتتراوح نسبة السداد بين 20 و50% بينما تحصل جمعية التوزيع على نسبة 85% بسبب الإدارة الأفضل. كل الأشكال القانونية لمؤسسات التمويل الأصغر مسموحة بينما ألغيت بالتدريج القوانين المنظمة لسعر الفائدة مما ألغى أسقف الربا الفاحش.

ولدى الجزائر نسب قليلة من الإقراض للقطاع الخاص تصل إلى 13% من إجمالي الدخل القومي (في عام 2004) مقارنة بالمغرب وتونس حيث وصلت النسب إلى 56% و61% على التوالي.

هـ - ليبيا

لم نعثر على معلومات تتعلق بالتمويل الأصغر في ليبيا. ولما لا يوجد في ليبيا نشاط تمويل أصغر غالبا بسبب ارتفاع النفط الذي يجعل ليبيا دولة غنية. ومع غياب المعلومات يصعب القول.

- Bouandel, Youcef. 2004. "Algeria's presidential election of April 2004: a backward step in the democratisation process or a forward step towards stability?." *Third World Quarterly* 25, no. 8: 1525-1540
- CGAP Report, 2006, *Microfinance in Algeria. Opportunities and Challenges*.
- Crabb, Peter, 2008, "Economic Freedom and the Success of Microfinance Institutions", *Journal of Development Entrepreneurship*, Vol.13, No. 2, 205-219.
- FitchRatings, 2006, *Rapport pays, Le système bancaire marocain et ses règles prudentielles*.
- Fournier, Yves, 2002, *Algérie : passer du Microcrédit à la microfinance pérenne*. IRAM
- Heddad, Aziz, 2006, *Analyse du secteur du Microcredit au Maroc*.
- Hulme David, Moore Karen., 2005, "Why has Microfinance been a policy success? Bangladesh and beyond" *University of Manchester, Presentation to the Microfinance Club*.
- IRIN (2009): "Benin: Corrupt microfinance institutions profit from poorest", humanitarian news and analysis," UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 30 January 2009
- Imboden Kathryn., 2005, "Building Inclusive Financial Sectors: The Road to Growth and Poverty", *Journal of International Affairs*, Vol. 58, no. 2, 65-
- Jacquier, Christian., 1999, « L'épargne et le crédit solidaire dans les pays en voie de développement ». Eds Defourmy, Develtere et Fonteneau. *L'économie sociale au Nord et au Sud*, Bruxelles, pp. 59-82. ??
- Lenway, Stefanie Ann. 1988. "Between war and commerce: economic sanctions as a tool of statecraft." *International Organization* 42, no. 2: 397
- McDougall, James. 2005. "Savage wars? Codes of violence in Algeria, 1830s - 1990s." *Third World Quarterly* 26, no. 1: 117-131.
- Moussa, Magdy., 2006, "Regulation and Supervision of Microfinance in Egypt", *Planet Finance - MENA*
- Reille Xavier., Lyman Timothy., 2005, *Diagnostic Report on the Legal and Regulatory Environment for Microfinance in Morocco and Tunisia*.
- Rhynne, Elizabeth., 2001, *Mainstreaming Microfinance. How Lending to the Poor Began, Grew and Came of Age in Bolivia*, Bloomfield, Kumarian Press.30

Zuberi, Tukufu, Amson Sibanda, Ayaga Bawah, and Amadou Noubbissi. 2003. "POPULATION AND AFRICAN SOCIETY." *Annual Review of Sociology* 29, no. 1: 465-486

Turshen, Meredith. 2002. "Algerian Women in the Liberation Struggle and the Civil War: From Active Participants to Passive Victims?." *Social Research* 69, no. 3: 889-911

Vanroose, Annabel., 2008, "What macro factors make microfinance institutions reach out?" *Centre Emile Bernheim Working Paper No 08/036*.

Viorst, Milton. 1997. "Algeria's Long Night." *Foreign Affairs* 76, no. 6: 86-99

Westley, Glenn. D., 2005, "Microfinance in the Carribean: How to go further?", *Sustainable Development Department Technical Papers Series MSM-129*, Inter-American Development Bank, Washington D.C.

Website

<http://microcapitalmonitor.com> (MixMarket Releases 2005 Microfinance Benchmarking Reports on the Arab World)

<http://jeunessetunisiennedepantin.vox.com/> Microfinance en Tunisie : Analyses et perspectives

www.mixmarket.org

www.planetfinance.org

www.services-voyage.com

www.themix.org

www.theodora.com The 2008 World Factbook